

آذار/مارس 2016

المسيحيون في المشرق العربي: نحو دولة المواطنة*

نائل جرجس*

يتضمن هذا المقال تقديم كتاب الباحث الأكاديمي نائل جرجس بعنوان "المسيحيون في المشرق العربي: نحو دولة المواطنة" والذي سينشره قريباً دار المشرق اللبناني. وقد اعتمدَ الكاتب بشكل أساسي في إعداد هذا الكتاب على النسخة الفرنسية من كتابه الصادر في العام 2012 والمنشور من طرف Presse Universitaire d'Aix Marseille والذي حازَ على جائزة لويس ماران التي تمنحها L'Académie des sciences d'outre-mer. فبالإضافة إلى ترجمة أجزاء من كتابه الفرنسي، أجرى الكاتب أبحاثاً مهمة وتعديلات جوهرية ولاسيما في ظلّ التطورات السياسية والقانونية الجذرية التي شهدتها مؤخراً دول المشرق العربي. يعالج هذا الكتاب وضع المسيحيين في دول المشرق العربي، خاصة سورية ولبنان والأردن ومصر. فيتطرق الكاتب إلى مدى احترام حقوق المسيحيين في هذه الدول، مسلطاً الضوء بشكل أساسي على دور الدين وتشريعاته المعمول بها، فضلاً عن سياسات الأنظمة الحاكمة ودورها في تقويض مبدأ المواطنة.

* كتاب قيد النشر في دار المشرق - تم إنجازه بدعم من برنامج دعم البحث العلمي العربي لمبادرة الإصلاح العربي.
* نائل جرجس، خبير قانوني وحائز على شهادة الدكتوراه في حقوق الانسان من جامعة غرنوبل الفرنسية.

تقديم الكتاب ومحاورة الرئيسية وخلصاته

يُنِيح هذا الكتاب قراءةً للإشكاليات المتعلقة بالحرية الدينية واندماج الأقليات الدينية وإرساء دعائم الديمقراطية في دول المشرق العربي، وبشكل خاص سوريا ولبنان ومصر والأردن. فيُحلّل بعض الجوانب السياسية والقانونية على ضوء مبادئ حقوق الإنسان والشريعة الإسلامية، دون تهميش دور سياسات الأنظمة الحاكمة وبعض العوامل التاريخية والدولية والإقليمية والوطنية المؤثرة في هذا الصدد.

يأتي هذا الكتاب في وقت تشهد فيه بلدان المشرق العربي تحولات سياسية واستراتيجية كبيرة، مترافقة مع تناقص ملفت لأعداد المسيحيين، قد تسفر عن انعدام وجودهم وهو ما قد يقضي على وجه المشرق العربي المتعدد، وقد يؤدي إلى إفراغ هذه المنطقة، التي هي مهد المسيحية، من قاطنيها الأصليين. فُطرح اليوم مسألة وجود المسيحيين بشكل أكبر على إثر اندلاع نزاعات مسلحة في منطقة المشرق العربي وتتنامي التيارات المتطرفة التكفيرية التي لا تفتأ عن تكفير المسلمين أنفسهم. وهذا ما يدعو للتساؤل عن مستقبل المسيحيين في ظلّ التحولات التي تشهدها هذه المنطقة وإمكانية صمودهم فيها. وتجدر الإشارة إلى وعي الكثير من المثقفين المسلمين إلى أهمية استمرار وجود المسيحيين في المشرق، معتبرين رحيلهم، ليس فقط ضربة للتنوع والغنى الثقافي، إنما أيضاً استنزاف للكفاءات والقدرات العلمية وفي الوقت نفسه انتعاش لثقافة الانغلاق وتعزيز لصورة الإسلام الرفض للأخر مما سيزيد من الإسلاموفوبيا.

يقدم هذا الكتاب تحليل علمي وموضوعي لمسألة الأقليات الدينية وبخاصة المسيحية في المشرق العربي، مما يقودنا إلى فهم لوضعها القانوني والسياسي بما في ذلك تشخيص مشاكلها والوقوف على جذورها وأسبابها. سيسمح هذا أيضاً بالأخذ بالحسبان العناصر الرئيسية الضامنة لاندماجهم في دولهم، لاسيما في إطار آية إصلاحات فعلية قد تبدأ في دول المشرق العربي. فيهدف الكتاب إلى الإسهام في الرقي بمبادئ حقوق الإنسان وحفظ الهوية الدينية والثقافية للأقليات المختلفة في المشرق العربي والعمل على تعزيز مفهوم المواطنة والانتقال الديمقراطي.

يدعو الكتاب إلى احترام حقوق الإنسان والمواطنة بما في ذلك تعزيز مبدأ الحرية الدينية والمساواة ووسائل الحكم الرشيد وتداول السلطة، وهي من ركائز تحقيق حرية المواطنين وكرامتهم دون استثناء. كما لا ينادي الكاتب بتدعيم حقوق المسيحيين أو غيرهم من الأقليات على حساب الحدّ من حقوق بقية أفراد المجتمع، فحقوق جميع المواطنين متكاملة ويجب أن تكون متساوية بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية أو الأثنية. ومع هذا تجدر الإشارة إلى تعرض المسيحيين للانتهاكات بصفتهنّ الدينية. ويختلف هذا الكتاب عن كتب أخرى يُظهر مؤلفوها بأنّ المسيحيين ضحية اضطهاد مستمر وغير منقطع من طرف الإسلام والمسلمين، وهو ما لا ينطبق على الواقع بنظرنا، من ناحية، ولا يسمح باتباع طرح موضوعي ومنهجية علمية لفهم وضع المسيحيين ومساهماتهم ودورهم في بناء أوطانهم، من جهة أخرى.

يبين الكاتب تفاوت وضعية الأقلية المسيحية في المشرق العربي تبعاً للظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية. فهاجس استمرار وإضفاء الشرعية على الأنظمة الحاكمة ترك ولا يزال بصماته على وضع مسيحيي المشرق. لذلك تختلف وضعية المسيحيين ليس فقط تبعاً لاختلاف الحقبة التاريخية، إنما أيضاً بحسب الدولة المعنية نظراً لاختلاف التشريعات والاجتهادات القضائية والمعطيات السياسية والاجتماعية والقانونية. فعلى الرغم من وجود بعض القواسم المشتركة، تتفاوت درجة احترام مبدأ المساواة والحرية الدينية من دولة إلى أخرى في المشرق العربي. ويبرز هذا التفاوت بشكل

خاص في إطار إقامة شعائر الأديان واستقلالية الأحوال الشخصية لغير المسلمين، ونصوص قرارات المحاكم في إطار القضايا الدينية التي تتعلق بأشخاص منتمين إلى طوائف أو أديان مختلفة. وبذلك تطلب هذا الاختلاف إجراء دراسة مستقلة لكل بلد على حدة قبل إجراء مقارنة بينهما لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف. وقد يكون النهج القضائي والتشريعي المتبع في إحدى هذه الدول أقرب إلى شرعة حقوق الإنسان، وهو ما دعا الكاتب إلى تطبيقه في البلدان المجاورة التي يكون نهجها أكثر دينية وتميزاً. وبذلك يقتضي الأمر تحديد العناصر المعززة لعملية اندماج الأقليات في كل بلد، وتبني المنهج الوصفي والتحليلي المقارن بما يتخلله توضيح للوضع القانوني للأقلية المسيحية في كل بلد وتأثيرها على النظام على نحو عام. يسأط هذا الكتاب الضوء على المشكلات المختلفة التي يعاني منها مسيحيو المشرق العربي والأسباب المباشرة وغير المباشرة لها قبل أن يطرح مجموعة من التوصيات الكفيلة بالإسهام في حل هذه المشكلات. يُعالج القسم الأول من الكتاب مختلف الضمانات القانونية لحقوق الأقليات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية قبل أن يتفحص القسم الثاني مدى احترام هذه الضمانات وإعمالها في دول المشرق العربي ومعالجة وضع المسيحيين الذي يتراوح بين الاندماج والإدماج القسري.

القسم الأول: حماية حقوق الأقليات

يركز هذا القسم على دراسة الحماية القانونية لحقوق الأقليات وبخاصة الدينية في مختلف الصكوك الدولية والإقليمية والوطنية. حيث يعالج المبحث الأول نظام الحماية الذي وضعه المجتمع الدولي ممثلاً بالصكوك الدولية المعتمدة في إطار هيئة الأمم المتحدة، بينما سيتطرق المبحث الثاني إلى مسألة حماية حقوق الأقليات على المستوى الإقليمي، وذلك في إطار بعض المنظمات الإقليمية ولاسيما جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي اللتان أعدتا صكوك حقوق إنسان موازية، إن لم نقل منافسة، للصكوك الدولية المذكورة. سيعالج المبحث الثالث أخيراً الحماية الوطنية لحقوق الأقليات، ولاسيما تأثيرها بكل من الصكوك الدولية والإقليمية سالفة الذكر، مع التطرق إلى مختلف الضمانات التشريعية في هذا الصدد.

المبحث الأول : الحماية الدولية لحقوق الأقليات

يتطرق هذا المبحث إلى مختلف الصكوك الدولية والآليات ذات الصلة الوثيقة بحقوق الأقليات الدينية. ويمكننا التمييز من خلال الاطلاع على هذه الصكوك بين معاهدات ذات قوة قانونية ملزمة للدول المصادقة عليها وإعلانات لا تنضوي على أي قوة قانونية وإنما فقط معنوية. يعالج الكاتب في هذا الإطار كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية حقوق الطفل، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إعلان بشأن القضاء على كل أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد وكذلك إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (إعلان الأقليات لعام 1992). يُستخلص من خلال معالجة هذه الصكوك وجود العديد من الحقوق التي تُعنى بحقوق المنتمين إلى الأقليات الدينية، منها مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية: كالحق في الحرية الدينية والمساواة أمام القانون والقضاء وفي تقلد الوظائف العامة وفي مجال العمل، والحق في الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للمنتمين إلى أقليات. ويُلاحظ بأن هذه الحقوق بمجملها فردية حيث تتعلق فقط بالأشخاص المنتمين إلى أقليات، بينما تكاد تخلو نصوص الاتفاقيات الدولية من حقوق جماعية للأقليات

بصفتها هذه. ويعود ذلك لغياب الإرادة السياسية اللازمة للدول التي تتذرع بالحفاظ على استقلال أراضيها ووحدها، هذا على الرغم من أن النزعة الانفصالية يُلاحظ نموها لدى الأقليات التي تُعاني من اضطهاد وتمييز، وعلى العكس؛ فإن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات يُسهم في تعزيز اندماجهم بمجتمعاتهم وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتجنب الصراعات.

يتطرق هذا المبحث أيضاً إلى الآلية الدولية المتبعة لإعمال هذه الحقوق وضمان احترام تطبيقها. ويُلاحظ اتسام هذه الآليات بغياب العقوبات اللازمة على الدول المنتهكة لالتزاماتها، وكذلك طرق الطعون الملزمة قانونياً، باستثناء ما تنصوي عليه آلية البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي لم تصادق عليه أغلب الدول العربية. ينتهي هذا المبحث بتسليط الضوء على مشاركة دول المشرق العربي في إعداد الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وما تخلل هذه المشاركة من تأثير واضحٍ للاعتبارات السياسية والأيدولوجية والدينية، الأمر الذي يتبين من خلال استصدار التحفظات على مجموعة من القضايا ذات الصلة بالدين، كالمساواة بين المسلمين وغير المسلمين من جهة، والرجال والنساء، من جهة أخرى.

المبحث الثاني: الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان

يؤكد هذا المبحث على أن الجهود الإقليمية في مجال تعزيز حقوق الإنسان متواضعة للغاية مقارنة مع ما وصلت إليه آليات حماية حقوق الإنسان سواء أكان على الصعيد الدولي أو الإقليمي في الكثير من مناطق العالم، ومنها ما تمّ اعتماده على المستوى الأفريقي. يميز هذا المبحث بين نوعين من الحماية الإقليمية للحقوق الأساسية للمواطنين، يتمثل أولهما في إطار إسلامي بينما يتركز ثانيهما في إطار عربي. في الإطار الإسلامي لحماية حقوق الأقليات الدينية، يركّز الكتاب على تعدد القراءات لأحكام الإسلام وتطبيقاته وهو ما يمكن أن يعكس بشكل جذري على وضع غير المسلمين في الدول ذات الغالبية الإسلامية، سواء إيجابياً أو سلبياً. في هذا السياق، تم معالجة الوضع القانوني العام للمسيحيين بمقتضى الشريعة الإسلامية ودراسة الوثائق الإسلامية الحديثة لحقوق الإنسان التي تبنتها منظمة التعاون الإسلامي استناداً إلى مبادئ هذه الشريعة. هذه الوثائق المستندة إلى قراءة فقهية تقليدية لم ترض الكثير من المفكرين الإسلاميين الذين ينادون بقراءة معاصرة للإسلام ولوضع غير المسلمين فيه، الأمر الذي يمكن أن يؤسس لترسيخ مبدأ المواطنة والاحترام الكامل لحقوق الأقليات الدينية في الدول ذات الغالبية الإسلامية. ومع ذلك جذرت الإشارة إلى التحديات المختلفة التي يواجهها التيار الليبرالي، كذلك المتمثلة بقيام أنظمة الاستبداد خلال العقود الماضية بتغييب ثقافة حقوق الإنسان والحياة السياسية وهذا ما أدى إلى نمو تيار ديني متطرف نجح بجذب شريحة شعبية واسعة، بدعم مباشر أو غير مباشر من أنظمة الاستبداد هذه. كما كان لانتشار الفقر والجهل وفشل الحركات القومية من النهوض بالعالم العربي وتحقيق شعاراتها في الوحدة والحرية، دورٌ في تعزيز الأيديولوجية الدينية ولنمو حركات الإسلام السياسي وحتى العنفي. يُضاف إلى ذلك معاناة المسلمين الليبراليين من تقييد حريتهم في التعبير والرأي سواء من طرف الأنظمة المستبدة أو المتطرفين، وهو ما عرّض بعضهم للسجن وحتى القتل والإعدام. يختتم هذا المبحث بالإشارة إلى ضرورة إعادة صياغة الحماية الإقليمية لتوافق مضمون الصكوك المعتمدة مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال عدم التقييد بالتطبيق الحرفي للنصوص الدينية وكذلك التفسير الحديث لمبادئ الإسلام، فضلاً عن تجاوز الأسباب السياسية و الأيديولوجية التي تعرقل تطبيق حقوق الإنسان في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد، ينادي الكاتب باعتماد آليات فعّالة في الدول العربية بما فيها استقبال الشكاوى الفردية

وتفعيل دور محكمة إقليمية مختصة بمراقبة احترام حقوق الإنسان، فضلاً عن دعم منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها بما يسهم في تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود.

المبحث الثالث: الحماية الوطنية لحقوق الأقليات الدينية

تتبع الحماية الوطنية لحقوق الأقليات بشكل أساسي من مختلف التشريعات القانونية الدستورية والداخلية الضامنة لحقوق المواطنين، فضلاً عن أعمال مبادئ الحكم الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون. وعلى الصعيد الدستوري، تتمثل حماية الأقليات الدينية في فئتين رئيسيتين من الحقوق، تتعلق أولاً بحرية المعتقد، وثانياً بمبدأ المساواة. بالإضافة إلى الضمانات الدستورية المذكورة أعلاه، تشمل التشريعات الداخلية لدول المشرق العربي على نصوص تضمن حماية حقوق الأقليات الدينية، لا سيما حق المساواة والحريات الدينية بالإضافة إلى بعض ضمانات المحاسبة ضد الدعوات والأفعال المؤدية إلى العنف والطائفية والكرهية الدينية التي تنتهك بشكل أساسي حقوق الأقليات الدينية. يعالج هذا المبحث بشكل أساسي هشاشة هذه الحماية في دول المشرق العربي، وهو ما يتبين من خلال تأثير الدين على التشريعات والسياسة وما يتبعه ذلك من انتهاكات مختلفة لحقوق أتباع هذه الأقليات، فضلاً عن هيمنة أنظمة استبدادية على الحكم وغياب الحياة والحريات السياسية اللازمة من أجل صياغة حقوق المواطنة وتطبيقها. وتزداد أوضاع الأقليات تعقيداً نظراً للتدخلات الخارجية التي تزعزع الاستقرار الوطني، ولاسيما استخدام بعض الدول لقضايا الأقليات كوسيلة ضغط لتحقيق مصالحها السياسية وهو ما ينعكس بشكل سلبي على حقوقها. ويسترسل هذا المبحث في انتقاد عدم تطبيق نصوص الشرعة الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الداخلي واستبعادها في حال التعارض مع التشريعات المحلية التي بدورها لا تحوي على الآليات اللازمة لمراقبة احترام الضمانات التشريعية. فلا تعترف هذه الدول صراحة بسموّ القانون الدوليّ على القانون الوطنيّ، من ناحية، ولا يتم ضمان فعالية الاتفاقيات الدولية وإدراج أحكامها في التشريعات الداخلية، بما في ذلك الدساتير، من ناحية أخرى. فتخلو التشريعات المحلية من العديد من الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. فنذكر على سبيل المثال بعض الفقرات الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كحماية المنتمين إلى أقليات (المادة 27)، وحرية الشخص في أن يدين بدين أو معتقد ما أو اعتناقه دون قيود (المادة 18)، حق المساواة أمام القضاء (المادة 14)، إضافة إلى المساواة بين الزوجين من حيث الحقوق والمسؤوليات في الاقتران وخلال الزواج وعند الطلاق (المادة 23). والأمر كذلك فيما يتعلق بحماية الأطفال دون تمييز (المادة 24 من هذا العهد والمادة الثانية من اتفاقية حقوق الطفل). كما تخلو هذه التشريعات من ضمانات واضحة تتعلق باحترام مبدأ فصل السلطات وترسيخ مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وتداول السلطة وحرية التعبير واستقلالية القضاء، الخ.

القسم الثاني: مسيحيو المشرق العربي بين الاندماج والإدماج

بعكس الإدماج الذي غالباً ما يأخذ شكلاً قسرياً، يضمن الاندماج حق المساواة وحماية الهوية الثقافية والدينية للمسيحيين. فيندمج المسيحيون في المشرق بشكل كامل في ظلّ استئصال كافة أشكال التمييز بحقهم وضمن حقوقهم في المواطنة كاملة. يبين هذا القسم وضع مسيحيي المشرق الذي لا يزال يتراوح بين الاندماج والإدماج القسري. يُعالج المبحث الأول التأثير المسيحي على دول المشرق بما يعني تأكيد هويتهم و استقلالهم في مجال الأحوال الشخصية، فضلاً عن مشاركتهم في مختلف جوانب الحياة وهو ما أسهم ويسهم في عملية اندماجهم. ومع ذلك لقد تسببت سياسات الأنظمة الحاكمة وتهميش

دولة المواطنة إلى مصاعب جمّة تقف عثرة في اندماج المسيحيين في المشرق العربي، بل وتسهم في إدماجهم القسري كما يبينه المبحث الثاني.

المبحث الأول: تأثير الأقليات المسيحية في دول المشرق العربي

يتطرق هذا المبحث إلى تأثير المسيحيين في دولهم عن طريق استقلاليتهم التشريعية والقضائية في مجال الأحوال الشخصية. فيتم تسليط الضوء على التطور الذي شهدته بعض الحقب التاريخية، ولاسيما العثمانية وفترة الانتداب الأجنبي قبل معالجة الاستقلال القضائي والتشريعي في الحقبة الراهنة. يُبرز هذا المبحث الخلاف بين أنصار علمنة التشريعات المطبقة على المسيحيين ودينيتها، من ناحية، والخلاف المتعلق باختيار مصادر القوانين المسيحية والذي يؤثر بشكل أساسي على مسألة طلاق المسيحيين، من ناحية ثانية. في هذا الإطار، يتم تسليط الضوء على بعض التشريعات الكنسية في المشرق العربي التي تشكل تحدياً على صعيد احترام حقوق الإنسان وتعزيز دولة المواطنة. فمشكلة الطلاق ليست الوحيدة التي تُثار في هذا الإطار، إنما يقف الكاتب أيضاً على مسألة الزواج المختلط و تغيير الدين وحقوق المرأة بما في ذلك قضيتي "عذرية المرأة" و"الطاعة". صحيح أنّ هذه الاستقلالية سببت ولا تزال عزل للمسيحيين داخل مجتمعاتهم، لكن شعورهم بالانتماء لأوطانهم حفّزهم على تأكيد أنفسهم ثقافياً وفكرياً وسياسياً، لا سيما عن طريق تطوير أفكار وطنية وعربية وديناميكية سياسية نشطة في ظلّ حكم الأنظمة الراهنة. وفي إطار ذلك يبرز هذا المبحث إسهامات المسيحيين وتأثيرهم في بلدانهم من خلال تسليط الضوء على دورهم الرائد في ترسيخ مفهوم القومية العربية وما تخللها من مقاومة شعبية ضد الاستعمار الأجنبي، وكذلك على مشاركة المسيحيين في الحياة الثقافية والسياسية.

المبحث الثاني : ذمّة المسيحيين في المشرق العربي

يشتمل هذا المبحث على استعراض ذمّة المسيحيين في المشرق العربي بما في ذلك سياسة الأسلمة التي تطبق عليهم والتمييز الذي تُمارسه أنظمة دول المشرق العربي تجاههم والذي يتمثل في انتهاكات لحقوقهم المختلفة. فقد كان ولا يزال تأثير التشريعات الدينية الإسلامية دوراً في الاستمرار في تدني أوضاع المسيحيين. كما يعزى التدهور الحاصل في وضع المسيحيين في المشرق العربي أيضاً إلى وجود أنظمة استبدادية وما سببته، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ازدياد التطرف واندلاع الصراعات المسلحة وتنامي التنظيمات الإرهابية التي يذهب ضحيّتها المسلمون والمسيحيون على السواء. فغياب الحريات السياسية، وبخاصة حرية تأسيس الأحزاب وحرية التجمع، أسهم في تعميق التقوقع الطائفي وغياب شعور الانتماء الوطني. كما شكّل الشعور بالتمييز والظلم ونمو الفقر والبطالة أرضاً خصبة للتطرف. يضاف إلى ذلك مساوئ الأنظمة التعليمية المتمثلة ليس فقط بعدم تثقيفها بدين الآخر ليطمّ قلبه، إنما أيضاً بتغييب ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والحض على التمييز ضد غير المسلم وفرض ايدولوجية نظام الحكم، إلخ. يركّز هذا المبحث على الثغرات الرئيسية الناتجة عن نظام التعددية في الأحوال الشخصية وما يتضمنه من انتهاك للحقوق الأساسية للمسيحيين، مع تسليط الضوء على الأسلمة التي يتبعها الجهازان التشريعي والقضائي. فغالباً ما يتم اعتناق الإسلام من أجل الحصول على حكم بالطلاق، لكسب قضية حضانة الأطفال واختيار ديناتهم أو للزواج من امرأة مسلمة. ويلحظ الكاتب اختلاف التعامل مع هذه القضايا تبعاً للدولة. فبينما تُشكّل المساواة بين مختلف الجماعات الدينية في لبنان ركناً أساسياً للنظام، تمنح سوريا صراحة

الأولية للقانون الإسلامي وللمسلمين. ويسير الأردن بالاتجاه ذاته في سوريا، لكن مع الأخذ بالحسبان مبدئين من الصعب أن ينسجما مع بعضهما، أي حيادية الدولة وأولوية القانون الإسلامي. أمّا مصر، فتشكّل حالة استثنائية في العالم العربي، وذلك عبر أسلمتها الشديدة لنظام التعددية ولاسيما إلغائها للمحاكم المسيحية، من ناحية، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على المسيحيين المختلفين في الملة والطائفة، من ناحية أخرى.

إنّ نظام التعددية في مجال الأحوال الشخصية ليس الأداة الوحيدة للتمييز ضد المسيحيين وأسلمتهم، فتبدو دونيتهم أيضاً في مناحي أخرى، ولاسيما السياسية والعامة. وقد وصل اضطهاد المسيحيين في بعض الفترات إلى حدّ التصفية الجسدية، كما حدث خلال مجازر تعرض لها المسيحيون في دمشق في العام 1860، وأيضاً الهجمات الإرهابية المنتظمة ضد أقباط مصر وحالياً ضد المسيحيين في سوريا والعراق من طرف الجماعات الإرهابية. كما تظهر أشكال أخرى للقمع من خلال التمييز في مجالات العمل، وانتهاك حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية، والضغط الاجتماعي والسياسي، ومشكلات الحكم والمشاركة السياسية، إلخ. يناقش الكتاب تدهور وضع المسيحيين في كل دولة على حدى، مستعرضاً الأحداث، وبخاصة السياسية منها، التي أسهمت في هذا التدهور.

خاتمة

يُختتم هذا الكتاب بعرض بعض المحاور الرئيسية التي تمّت معالجتها مع بعض الاستنتاجات العامة. يركّز الباحث على أهمية اتخاذ خطوات ومبادرات من شأنها خلق مشرق عربي قائم على التعددية الدينية والسياسية بما يؤدي إلى تحسين الوضع القانوني والسياسي للمسيحيين وغيرهم من المواطنين. يستعرض الكاتب لمساوئ منظومة الأحوال الشخصية الدينية المطبقة حالياً، خاصة بعض نصوصها التي تتعارض مع حقوق الإنسان وضرورة عدم فرضها على أشخاص لا يؤمنون بها ولاسيما وأنّ مشرّع هذه القوانين هم رجال دين وليست الدولة الممثلة للشعب والتي من المفترض أن تكون صاحبة الحق الأساسي و الحصري بالتشريع. وفي إطار ذلك يدعو الكاتب لصياغة قوانين أحوال شخصية خالية من أشكال التمييز كافة مع مراعاة ما ورد في الاتفاقيات الدولية وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حماية حقوق الطفل، وأيضاً إقرار قانون يُتيح الزواج المدني للمواطنين بصرف النظر عن انتمائهم.

يركّز الكتاب على أهمية **مراجعة المناهج التعليمية** بما يسهم في تعزيز التسامح والديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، وبخاصة قيم العدل والمساواة والحريات العامة. يدعو أيضاً إلى تكثيف الجهود المتعلقة بقضايا حوار الأديان لكي تكون هذه الأخيرة وسيلة لتحقيق التعايش الديني ونبذ العنف والتطرف، وليكون الدين عنصر قوة وليس تفرقة وليسهم في نشر قيم المحبة والعدالة والمصالحة والسلام من أجل الحدّ من التوترات الدينية والطائفية وحتى العرقية في المشرق. وفي هذا الإطار، لا بدّ من إعادة قراءة أو تفسير ما ينطوي عليه الإسلام من تشريعات دينية بشكل يسهم في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها. يؤكّد الكاتب أيضاً على أهمية **العلمانية** ويعتبرها أساسية لتحرير المشرق العربي. كما يركّز الكاتب على أنّ غياب **الديمقراطية** ودولة القانون سببا تدهوراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي تنامي التطرف الإسلامي والإرهاب والعنف الذي يحصد أرواح المسيحيين وغيرهم من المواطنين. فالديمقراطية هي الضمانة المثلى لإرساء السلام والعدالة في هذه المنطقة، وللوصول إلى اجتناب للعنف، من أجل حياة سياسية عمادها المساواة. ينتقد الكاتب

الأنظمة الاستبدادية التي لم تعزز من مواطنة المسيحيين ولم ترسخ دول المواطنة، وبالتالي تبقى الديمقراطية أساسية على صعيد تأمين الاندماج والحماية الدائمة للمسيحيين.

يرفض الكاتب النزعة الانفصالية الموجودة لدى بعض الجماعات المسيحية في المشرق العربي، كما هي الحال بالنسبة لشريحة من الأقباط والأشوريين والمارونيين. هذا النوع من المشاريع تشجعه بعض القوى الغربية التي ترى في هذه الانقسامات والاضطرابات وسيلة لكي تبقى على سيطرتها في المنطقة. ومن المعروف أن المسيحيين يبحثون عن استقلالية أكبر تجاه السلطات الإسلامية، لكن ارتباطهم بالوطن يظل هو الآخر هام. كما لا يمكن لأية دولة أن تكون ديمقراطية وأن تحمل ايدلوجية أو هوية معينة سواء أكانت دينية أو عرقية؛ لأن ذلك سيؤدي وبشكل حتمي إلى هدم مبدأ أساسي ألا وهو المواطنة، الكفيل وحده باستئصال التمييز في المجتمع واحترام جميع مواطنيه بصرف النظر عن انتماءاتهم المختلفة. يؤكد أخيرا الكاتب بأنّ المسيحيين ليسوا وحيدين في معركة تحرير المشرق، إنما ينخرط بها المسلمون المتتورون الذين لا يخلو منهم المشرق العربي. فتمسّ الحداثة اليوم المسلمين والمسيحيين على السواء. كما أنّ النضال من أجل الحداثة، والعلمانية، والحريات العامة والسياسية، والمساواة، وتوحيد قوانين الأحوال الشخصية، واعتماد الزواج المدني، هي عناصر تصبّ ليس فقط في مصلحة المسيحيين، إنما المواطنين كافة وبخاصة بعض الفئات المستضعفة كالأقليات الدينية المحظورة والنساء.

عن الكاتب

نائل جرجس، خبير قانوني وحائز على شهادة الدكتوراه في حقوق الانسان من جامعة غرنوبل الفرنسية. عمل مع العديد من المنظمات الحقوقية غير الحكومية وشارك بالعديد من المؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى نشره العديد من المقالات العلمية في مجلات عربية وأجنبية.

عن برنامج دعم البحث العربي – الدورة الأولى

يهدف البرنامج إلى تنمية مهارات البحث لدى الجيل الجديد من علماء الاجتماع والعلوم السياسيّة والسياسات العامة والاقتصاد السياسي في الدول العربية. وتعدّ الأولوية للبحوث المبتكرة والمستندة إلى الأدلة العلمية، والمرتبطة بالتحولات الديمقراطية العربية لا سيما في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

عن مبادرة الإصلاح العربي

"مبادرة الإصلاح العربي" هي مؤسسة عربية رائدة ومستقلة للبحوث الفكرية، تأسست عام 2005 لصياغة برامج منبثقة عن المنطقة من أجل تحقيق التغيير الديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية. وتقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم في الوقت نفسه منبراً للأصوات المتميزة والشابة. يشرف على عمل "مبادرة الإصلاح العربي" مجلس الأعضاء وهيئة تنفيذية.

- نقوم بإنتاج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، وننتشرها مع مؤسسات عربية وعالمية لنشرها وتوزيعها.
- نسعى لتحفيز الأفراد والمؤسسات على تطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية والاجتماعية.
- نقوم بحشد الأطراف المعنية لبناء تحالفات تسعى لتحقيق التغيير.
- نهدف لأن تشهد الدول العربية صعود مجتمعات ديمقراطية عصرية.



مبادرة الإصلاح العربي، آذار/ مارس 2016

www.arab-reform.net

© 2016 مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي، [اضغط لقراءة الرخصة](#)

[الكاملة](#)

contact@arab-reform.net